

سياسة الجوار الأوروبية - تقرير عن تقدم العمل 2011 - الأردن

نشرت المفوضية الأوروبية والممثل الأعلى للاتحاد الأوروبي للسياسة الخارجية والأمن في 15 أيار 2012 "حزمة الجوار" السنوية، التي تتضمن رسالة مشتركة حول ("منجزات سياسة الجوار الأوروبية الجديدة") التي تقيم السنة الأولى من تنفيذ سياسة الجوار الأوروبية الجديدة التي اعتمدت في عام 2011، وبلغ مشترك منفرد يقترح "خريطة طريق للشراكة الشرقية"، وتقرير عن "الشراكة من أجل الديمقراطية والرخاء المشترك" مع جنوب البحر الأبيض المتوسط (بما في ذلك خارطة طريق للعمل المستقبلي)، وتقرير عن تقدم الشراكة الشرقية، و12 تقريرا قطريا (بشأن التطورات في عام 2011 مع مجموعة من التوصيات من أجل المستقبل)، بما فيها تقرير عن الأردن، ومرفق إحصائي.

2011 كان عاما مليئا بالتحديات السياسية والاقتصادية بالنسبة للأردن، تضمن إجراء بعض الإصلاحات السياسية المشجعة، لا سيما التعديلات الدستورية التي اعتمدت في شهر أيلول من قبل البرلمان. وقد واجه الأردن عددا من التحديات الناجمة عن عدم استقرار الحكومات (ثلاث حكومات متتالية في تسعة أشهر)، وتفاقم تردي التوقعات الاقتصادية.

على أساس تقرير هذا العام ومع وفي إطار مواصلة تنفيذ خطة العمل المنبثقة عن سياسة الجوار الأوروبية في عام 2012، فإن الأردن مدعو إلى القيام بما يلي:

- اعتماد قانون إنشاء هيئة مستقلة للانتخابات، وقانون الانتخابات، وقانون الأحزاب السياسية وقانون إنشاء المحكمة الدستورية، وضمان تنفيذها على نحو فعال.
- تكثيف مكافحة الفساد لأنه يقوض التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية في البلاد.
- زيادة الجهود للقضاء على العنف ضد المرأة وتعزيز إدماجها في الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية من خلال تشجيع النساء صاحبات المشاريع، ومشاركة المرأة في سوق العمل والتعليم، وذلك تمشيا مع التوصيات الواردة في التقرير الأولي الصادر في تشرين الأول من قبل مقرر الأمم المتحدة الخاص بشأن التمييز ضد المرأة.
- تعزيز استقلالية ونزاهة القضاء وقدرته الإدارية، بما في ذلك تعزيز الاستقلال المالي والإداري لمجلس القضاء.
- في ضوء التعديل الدستوري الذي يحظر التعذيب، المضي قدما في التصديق على البروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة.
- منع أي نوع من التدخل في الصحف والمواقع الإخبارية والالكترونية، لضمان حرية الصحافة.
- التصديق على الاتفاقية الإقليمية حول قواعد المنشأ الأورو - متوسطة الشاملة.
- السعي إلى التقارب التنظيمي لدعم الجهود المبذولة لزيادة الصادرات وإعداد اتفاقية بشأن تقييم المطابقة وقبول المنتجات الصناعية، وفي نهاية المطاف، التوصل لاتفاقية تجارة حرة عميقة وشاملة.
- تنفيذ الخطط التي اعتمدت مؤخرا لتحسين التدقيق والرقابة الداخلية في ديوان المحاسبة ووزارة المالية.
- الاستمرار في تطوير مصادر الطاقة المتجددة.

الحوار والإصلاح السياسي

- على الرغم من الظروف الصعبة، حقق الأردن نقلة نوعية مهمة في عملية الإصلاحات السياسية من خلال إنشاء لجنة الحوار الوطني واللجنة الملكية لمراجعة الدستور في آذار ونيسان على التوالي واعتماد تعديلات دستورية موسعة في شهر أيلول. وهذه التعديلات تتناول عددا من الأولويات التي تم الاتفاق عليها في إطار خطة العمل الجديدة المنبثقة عن سياسة الجوار الأوروبية بين الاتحاد الأوروبي والأردن التي تم التفاوض بشأنها في عام 2010، ولا سيما إنشاء هيئة مستقلة للانتخابات، وقدر أكبر من مساهمة الحكومة، وتمكين الأحزاب السياسية من خلال إعادة النظر في التشريعات، وحظر التعذيب.

- وفي حالات أخرى، تتجاوز التعديلات التزامات الأردن بموجب خطة العمل المنبثقة سياسة الجوار الأوروبية، أي إنشاء المحكمة الدستورية، والحد من قدرة الحكومة على إصدار قوانين مؤقتة، وقواعد جديدة أكثر صرامة على حل البرلمان.
- قانون التجمعات العامة الذي دخل حيز التنفيذ في أيار قدم بعض التغييرات الإيجابية في مجال حرية التعبير والتجمع. وفيما يتعلق بحرية الصحافة، حصلت مواجهات بين الصحفيين ووسائل الإعلام الإلكتروني والأجهزة الأمنية وخاصة عند تغطية المظاهرات. لقد تعرض الصحفيون للاعتداء الجسدي واللفظي وتم اختراق المواقع الإخبارية.
- على الرغم من أن مكافحة الفساد يأتي على رأس جدول أعمال الحكومة، إلا أن الفساد لا يزال واسع الانتشار. في أيلول، أقر مجلس النواب قانون هيئة مكافحة الفساد.
- الأردن عضو في مجلس حقوق الإنسان في الأمم المتحدة منذ حزيران. يحتاج الأردن إلى بذل المزيد من الجهود للقضاء على العنف ضد المرأة.
- لا يزال الأردن مؤيدا نشطا لإيجاد حل شامل لعملية السلام في الشرق الأوسط أيضا من خلال تسهيل المحادثات المباشرة بين الفلسطينيين والإسرائيليين كجزء من عملية اللجنة الرباعية.

الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي

- بلغ نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي نسبة 2.5% (2.3% في 2010)، وانخفض التضخم إلى 4.5% في المتوسط (5% في 2010)، وذلك إلى حد كبير بسبب غياب مرور عملية النفط العالمية إلى الأسواق المحلية والتدابير الحكيمة للسياسة النقدية.
- بلغ عجز الميزانية 6.1% من الناتج المحلي الإجمالي عقب تنفيذ سياسات مالية توسعية، وانخفاض الإيرادات العامة، في حين أن الدين العام ارتفع قليلا إلى 68.5% من الناتج المحلي الإجمالي.
- مستوى البطالة ارتفع بشكل طفيف إلى 12.9% من قوة العمل (12.5% في 2010). اعتمد الأردن إستراتيجية تشغيل وطنية وخطة عمل في أيار لكن القدرات والموارد اللازمة للتنسيق والتنفيذ لم تكن متوفرة. تم إطلاق برنامج لتمكين جيوب الفقر في حزيران.
- في مجال الحماية الاجتماعية، تمت الموافقة على إستراتيجية لمؤسسة الضمان الاجتماعي للفترة 2014-2016 في كانون الأول بمساعدة فنية من الاتحاد الأوروبي.
- تم وضع حزمة كبيرة من التدابير لتعزيز الحقوق الاجتماعية، وتوفير ظروف عمل لائقة وضمان امتثال معايير العمل مع التزامات منظمة العمل الدولية.

المسائل المتعلقة بالتجارة والسوق والإصلاح التنظيمي

- إجمالي التجارة مع الاتحاد الأوروبي بلغ حوالي 3.5 مليار يورو في عام 2011. كان الاتحاد الأوروبي المصدر الأول لواردات الأردن (20.1%)، والوجهة السابعة للصادرات (3.7%). وفي المقابل، احتلت الأردن المركز 65 بين الشركاء التجاريين للاتحاد الأوروبي.
- أصدرت دائرة الجمارك الأردنية في أيار تعميما حول المزيد من تفكيك التعريفات على المنتجات الصناعية المستوردة من الاتحاد الأوروبي المدرجة في المرفقين الثالث والرابع، وملحق البروتوكول 2. وحدث تطور إيجابي آخر وهو بدء نفاذ بروتوكول تسوية النزاعات بين الاتحاد الأوروبي والأردن في تموز.
- في تموز، وقع الأردن الاتفاقية الإقليمية حول قواعد المنشأ التفضيلية الأورو - متوسطة الشاملة.
- خلال عام 2011، استمرت حواجز تجارية بسيطة، بالتحديد قضايا متعلقة بالصحة العامة والصحة النباتية. واصل الأردن في فرض تدابير حماية على واردات بلاط السيراميك بعد مراجعة.

- في شباط اتفق الأردن مع الاتحاد الأوروبي بشأن نطاق المفاوضات المقبلة بشأن التجارة في الخدمات والتأسيس. سيتم تضمين هذه المفاوضات في إطار مفاوضات اتفاقية التجارة الحرة العميقة والشاملة، التي عهد بها مجلس الاتحاد الأوروبي للمفوضية في كانون الأول.
- في تشرين الأول بدأ مشروع توأمة من أجل دعم مؤسسة المواصفات والمقاييس الأردنية في تنفيذ خارطة الطريق لعام 2009 لانجاز اتفاقية تقييم مطابقة وقبول المنتجات الصناعية.
- شارك الأردن في تنفيذ برنامج عمل التعاون الصناعي 2011-2012 الذي اعتمده وزراء صناعة البلدان الأورو-متوسطة في أيار.

التعاون في مجال العدل والحرية والأمن

- في كانون الأول، تم وضع مشروعين من المشاريع التي يمولها الاتحاد الأوروبي بهدف تحسين ظروف العمل والمعيشة للعمال الوافدين.
- بمناسبة اجتماع فريق العمل الأوروبي-الأردني الخاص بالقضايا الاجتماعية والهجرة في حزيران، أعرب الأردن عن رغبته في الدخول في حوار حول الهجرة والتنقل والأمن، كما يقدمها الاتحاد الأوروبي لدول جنوب المتوسط.

النقل والطاقة والبيئة ومجتمع المعلومات، والبحث والتطوير

- **النقل:** استمر الأردن في تنفيذ الإستراتيجية الوطنية للنقل للفترة 2009-2011. الوضع المالي في الأردن، فضلا عن أزمة الديون الدولية وضعت مشاريع البنية التحتية الرئيسية قيد الانتظار.
- **الطاقة:** اتخذ الأردن خطوات نحو استخدام المزيد من الموارد المحلية، ولا سيما من خلال التركيز على مصادر الطاقة المتجددة. الاتحاد الأوروبي يدعم بناء القدرات في مجال طاقة الرياح والطاقة الشمسية المركزة. بعد وقوع الحادث النووي في فوكوشيما، نوقشت على نطاق واسع مسألة مستقبل توليد الطاقة النووية في البلاد. استمرت التحضيرات من أجل مفاعل أبحاث نووي.
- **تغير المناخ:** يشجع الأردن على الانخراط في آلية سوق الكربون الجديدة التي سيتم تطويرها في أعقاب مؤتمر الأطراف رقم 17 لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية حول تغير المناخ ، وكذلك التنفيذ الكامل لاتفاقيات كانكون ودوربان.
- **البيئة:** بدأ الأردن بتحديث خطته البيئية الإستراتيجية، وذلك بهدف زيادة تعميم ودمج البيئة في القطاعات ذات الصلة. وفر الاتحاد الأوروبي المساعدة الفنية لتحديث قانون البيئة.
- **البحث والابتكار:** يقوم المجلس الأعلى للعلوم والتكنولوجيا بوضع اللمسات الأخيرة على مسودة سياسة إستراتيجية وطنية للابتكار والعلوم والتكنولوجيا للفترة 2012-2016. أطلقت رسميا المرحلة الثانية من برنامج دعم مبادرات واستراتيجيات البحوث والتطوير التكنولوجي والابتكار في عام 2011 بمساهمة من الاتحاد الأوروبي مقدارها 5 ملايين يورو. واصل الأردن مشاركته في البرنامج الإطاري السابع (21 اتفاقية منح تشمل 28 مشاركا).

التواصل بين الناس والتعليم والصحة

- **التعليم:** في شهر كانون الأول، وقع الاتحاد الأوروبي اتفاقية مالية جديدة تزيد على 23 مليون يورو لدعم برنامج دعم متعدد المانحين يهدف إلى دعم الإستراتيجية الوطنية للتعليم. أحرز التعاون بين الاتحاد الأوروبي والأردن في مجال التعليم العالي تقدما جيدا: برنامج إيراسموس موندوس (مشروعين جديدين)، وبرنامج تيمبوس الرابع (ثلاثة مشاريع إضافية)، وخطة ماري كوري (ثلاث مؤسسات وباحثين أردنيين).

- **الثقافة:** شارك الأردن في برنامج التراث الأورو- المتوسطي بمشاريع تتعلق بإدارة مجمعات المسارح القديمة، وتوعية وتنقيف الشباب والترويج للتراث الثقافي. واصلت المنظمات الشبابية الأردنية من الاستفادة من فرص التبادل التي قدمها برنامج الشباب في العمل (34 مشروعاً).
- **الصحة:** واصل الأردن في إصلاح القطاع الصحي وقام بتحديث الخطة الصحية الإستراتيجية للفترة 2008-2012، كما شارك في المشروع الذي يدعمه الاتحاد الأوروبي Episouth Plus الذي يهدف إلى زيادة الأمن الصحي في منطقة البحر الأبيض المتوسط وجنوب شرق أوروبا.

الاتحاد الأوروبي والأردن - معلومات

السياسة

- سياسة الجوار الأوروبية تحكم العلاقات بين الاتحاد الأوروبي والأردن.
- 2002: دخلت اتفاقية الشراكة الأوروبية-الأردنية حيز التنفيذ
- 2005: تمت الموافقة على خطة العمل بين الاتحاد الأوروبي والأردن
- 2008: تم إطلاق الاتحاد من أجل المتوسط (لتعزيز الشراكة الأورو - متوسطة).
- 2010: أنجزت المفاوضات بين الاتحاد الأوروبي والأردن حول خطة العمل الثانية المنبثقة عن سياسة الجوار الأوروبية.
- 2010: شراكة "الوضع المتقدم" اتفق عليها في تشرين الأول (مجلس الشراكة الأوروبية-الأردنية).
- 2012: اعتمدت رسمياً خطة العمل الثانية المنبثقة عن سياسة الجوار الأوروبية بين الاتحاد الأوروبي والأردن.

حقائق وأرقام

- 2007-2010: مغلف أداة سياسة الجوار الأوروبية للأردن هو 265 مليون يورو
- 2009: اقترض البنك الأوروبي للاستثمار مبلغ 166 مليون يورو لتمديد خط أنابيب لجر المياه من الديسي إلى عمان من أجل التصدي لمشكلة ندرة المياه. وعلاوة على ذلك، ولتلبية احتياجات اللاجئين العراقيين في منطقة الزرقاء، يهدف برنامج المفوضية الأوروبية بمبلغ 12 مليون يورو إلى تحسين توزيع المياه.
- 2011-2013: اعتمد البرنامج الإرشادي الوطني الجديد (2011-13) للأردن في أيار 2010 بميزانية مقدارها 223 يورو.
- يهدف البرنامج إلى دعم تحقيق أهداف السياسات الرئيسية على النحو المبين في خطة العمل بين الاتحاد الأوروبي والأردن، ويسعى نحو أربع أولويات: (1) دعم الإصلاح في الأردن في مجالات الديمقراطية وحقوق الإنسان ووسائل الإعلام والعدل، (2) تطوير التجارة والمؤسسات والاستثمار، (3) استدامة عملية النمو، (4) تقديم الدعم لتنفيذ خطة العمل.
- 2011: دخل بروتوكول تسوية النزاعات في التجارة الثنائية بين الاتحاد الأوروبي والأردن حيز التنفيذ.

لمزيد من المعلومات يرجى الاطلاع على:

http://ec.europa.eu/world/enp/documents_en.htm

http://eeas.europa.eu/jordan/index_en.htm

http://eeas.europa.eu/enp/index_en.htm